مجلة جامعة الجزيرة

علمية - دورية - مُحكّمة

يناير ٢٠٢٢م- ١٤٤٣هـ

ISSN
٢٦٦٣-٣٠٩٤

العدد (التاسع) - السنة (الخامسة)

الجمهورية اليمنية - مدينة إب - جوار مثلث المواصلات

www.aljazeeraibb.edu.ye - +967779404030/04/413766

مجلة جامعة الجزيرة

علمية – دورية – مُحكَّمة

تصدر عن كلية الدراسات العليا

جامعة الجزيرة – محافظة إب – الجمهورية اليمنية

رقم تصنيفها الدولي المعياري

الورقية: (ISSN: ردمد: 2663-3094)

الإلكترونية: (ISSN: ردمد: 2663-3108)

ضمن منظومة الربط الشبكي للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المجلد الخامس - العدد التاسع – يناير – 2022م - السنة الخامسة

توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان الآتي:

المركز الرئيس: الجمهورية اليمنية – مدينة إب – مثلث المواصلات

ت: 00967-4413766 – موبايل/ واتس أب: 00967- 777788187

00967- 770742701 :

الإيميل: js.university2018@gmail.com

موقع الجامعة: www.juniv.net

الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة

محفوظة جميع الحقوق

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة جامعة الجزيرة

علمية – دورية – محكّمة

الإشراف العام

د/ عبد الرقيب علي صبيح

رئيس التحرير

أ.د/ أحمد غالب الهبوب

مدير التحرير

د/ محمد أمين الهمام

مدير تنفيذي

أ/ بشير عبد الكريم اليوسفي

د/ فهد درهم الغانمي مراجعاً لغوياً (لغة عربية)

د/ عبد الملك منصور صالح مراجعاً لغوياً (لغة إنجليزية)

الهيئة الاستشارية	
أ. د/ عبد اللطيف حيدر الحكيمي	أ. د/ أحمد علي الحاج
أ. د/ أنيسة محمد عبود	أ. د/ خالد عبد الباقي الخطيب
أ.د/ طارق أحمد المنصوب	أ. د/ عبد الغني يحيى الهتار
أ. د/ عبد الله محمد الفلاحي	أ. د/ علي عبده مطير
أ. د/ عبد الوهاب صالح العوج	أ. د/ ابراهيم سليمان حيدرة
أ.د/سفيان عثمان المقرمي	أ. د/ نعمان أحمد فيروز
أ. د/ عارف عبد الله الصباحي	أ. د/ عبد القوي علي الفقيه
أ. د/ عبد الله علي القرشي	أ. د/ حبيب محبوب العريقي
أ. د/عبد السلام علي الفقيه	أ. د/ محمد علي الجرادي
د/ صادق عبد الكريم اليوسفي	د/ محمد منصور سيف
د/ عبير أحمد عبده اسماعيل	د/ جمال محمد الحبيشي
د/ سلطان حسن الحالمي	د/ عبد الله محمد الأصبحي
د/ حفظ الله يحيى سكران	د/ علي محمد الحميري
د/ عبد الملك أحمد العصري	د/ عبد الحكيم محمد الشعيبي

المركز الرئيس- الجمهورية اليمنية- مدينة إب- مثلث المواصلات

تلفون: 00967-4- 413766 - فاكس: 00967-4- 417818

موبايل: 00967- 777788187 / 00967- 770742701

أولًا– شروط النشر العامة بالمجلة:

- عدم تعارض المادة العلمية المقدمة للنشر مع قيم ومعتقدات وأعراف المجتمع اليمني والعربي.
- يقدم الباحث للمجلة إقرارًا خطيًا يفيد أن بحثه عمل أصيل له، ولم يسبق نشره، ولن يقدم لغرض النشر في أي جهة علمية أخرى قبل انتهاء إجراءات التحكيم.
- تنشر المجلة الأبحاث الأصلية التي تناقش قضايا وموضوعات في العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتبعة في قواعد النشر العلمية العالمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بتسلم بحثه وتسجيله فور وصوله، وبعد اجتياز البحث المقدم للنشر لمرحلة المراجعة المبدئية، والتحكيم من قبل هيئة التحكيم تقوم إدارة المجلة بإخطار الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم نسخة أصلية رقمية من البحث إلى إدارة تحرير المجلة.
- في حال احتياج البحث إلى بعض التعديلات الشكلية أو الجوهرية تقوم إدارة المجلة بإرسال البحث إلكترونيًا مع ملاحظات المحكمين إلى الباحث ليتم التعديل.
- في حال عدم قبول البحث للنشر من قبل هيئة التحكيم ترسل إدارة المجلة خطاب اعتذار عن عدم النشر علمًا بأن البحوث التي ترسل للمجلة لا تعاد أو ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- تعرض البحوث والدراسات للتحكيم العلمي على نحو سري ولضمان السرية الكاملة يجب عدم ذكر اسم الباحث في أي صفحة من صفحات البحث أو أي إشارة تكشف عن هوية الباحث.
- يكتب في ورقة مستقلة، باللغتين العربية والإنجليزية، عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية وجهة عمله وعنوانه، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد) والبريد الإلكتروني.
- البحوث التي لا تُعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سليمة، ومراعيًا لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال حسب معايير المجلة وبشكل رقمي، ومطبوعًا ببنط (14) للمتن، (16عريض) للعناوين الفرعية، و(18عريض) للعناوين الرئيسة، (12) للحواشي، وبخط Simple Arabic للنص العربي، Time New Romans للنص الإنجليزي.
- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.
- أن يكون البحث ملتزمًا بدقة التوثيق، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيتها في نهاية البحث ويتم التوثيق وفق إحدى الطرق المعتمدة في التوثيق وبحسب التخصص العلمي.
- تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها وإجازتها في حقول العلوم الإنسانية والتطبيقية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ثانيًا–طلب النشر في المجلة:

ترسل الطلبات إلى بريد المجلة الإلكتروني على أن يحتوي الطلب على الآتي:

- طلب النشر في المجلة.
- سيرة ذاتية مختصرة للباحث/ الباحثين.
- ملخص باللغة العربية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة ولا يزيد عن 150 كلمة.
- ملخص باللغة الإنجليزية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة ولا يزيد عن 150 كلمة.
- كلمات مفتاحية أسفل صفحة المختصر أو الموجز.

ثالثًا–إجراءات النشر:

ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة جامعة الجزيرة على العنوان الآتي:

- الجمهورية اليمنية ـ مدينة إب:

  جامعة الجزيرة – مجلة جامعة الجزيرة.
- هاتف: 00967-4-413766 ـ فاكس: 00967-4- 417818

البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: js.university2018@gmail.com

رابعًا–رسوم النشر في المجلة:

تتقاضى المجلة مقابل نشر البحوث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية:

- المرسلة من خارج الجمهورية اليمنية (100$) مائة دولار أمريكي.
- المرسلة من داخل الجمهورية اليمنية (20000) ريال يمني، منها(10000) عشرة ألف ريال للتحكيم و(10000) عشرة ألف ريال رسوم نشر.
- المقدمة من باحثي جامعة الجزيرة مجانًا.
- رسوم التحكيم غير قابلة للإرجاع سواءً تم قبول البحث للنشر أم لم يتم.

خامسًا–رسوم الاشتراك:

- للأفراد في اليمن مبلغ وقدره (10000) عشرة ألف ريال يمني.
- الاشتراك السنوي للمؤسسات في اليمن مبلغ وقدره (12000) اثنا عشر ألف ريال يمني.

الافتتاحية:

يفرض علينا الواقع اليوم أَنْ نحث الخطى في مواكبة معطياته العلمية والتكنولوجية، ببذل المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيعه لنستطيع التعايش مع عالم اليوم، فقد أصبح البحث العلمي والارتقاء بمناهجه، وتنويع طرقه، والاهتمام بمخرجاته، وتشجيع الباحثين في مختلف التخصصات العلمية التطبيقية والإنسانية على خوض غماره والعمل الجاد لتحقيق الأفضلية فإنتاج المعرفة من أهم المرتكزات لقيام الحضارة وتشييدها، وتقدم المجتمعات، وظهور الدول ذات السيادة والمكانة في عالم اليوم، ونحن في جامعة الجزيرة حريصون على الإسهام في هذا المضمار من خلال خدمة البحث العلمي والباحثين عبر هذه القناة العلمية الرائدة والشريان المعلوماتي والمعرفي التي دخلت عامها السادس وهي مستمرة بالعطاء العلمي والمعرفي والأخذ بيد الباحثين نحو الإبداع والتميز والإنجاز العلمي من خلال نشر أبحاثهم وتقديم كل ما هو جديد في مجال البحث والتقدم التكنولوجي.

والبحث العلمي ليس نزهة ثقافية أو ترفًا فكريًّا بقدر ما هو عمل جاد ووظيفة أساسية من وظائف الجامعة ومسؤولية إنسانية ودينية ووطنية تستوجب الوقوف عندها وتوظيفها في خدمة المجتمع من خلال دراسة كل ما يواجه المجتمع من قضايا ومشاكل في شتى المجالات، وتقديم أفضل الحلول والمعالجات.

وتُعَدُّ الدوريات العلمية شريانًا مهمًا من شرايين المعرفة في المكتبات الجامعية؛ لذلك تحرص الجامعات على تطوير مجلاتها البحثية وتفعيل إصداراتها وتجسير العلاقة بينها وبين نظيرتها من المجلات البحثية الأكاديمية، عبر تشكيل آليات التوأمة والتعاون بين أوعية البحث العلمي وطنيا وقوميا وعالميا، وفي هذا السياق دشنت جامعة الجزيرة العديد من عقود التعاون والتوأمة مع المجلات البحثية الصادرة عن الجامعات اليمنية، ونتطلع إلى التوأمة والتعاون مع عدد من المجلات البحثية الصادرة عن الجامعات العربية والعالمية؛ وذلك حرصا من الجامعة على سعيها المستمر من أجل نشر المعرفة والتواصل العلمي مع محيطها المحلي والإقليمي والدولي.

وفي إطار التحديث والتطوير الذي ننشده ومواكبة الجديد، ومن أجل إدخال المجلة ضمن قاعدة بيانات المستوعب العالمي سكوباس وحتى تنال معامل التأثير المطلوب فقد تمت المشاركة الفاعلة للمدير التنفيذي للمجلة في ورشة خطوات إدراج المجلات ضمن قاعدة سكوباس التي عقدها اتحاد الجامعات العربية ضمن أنشطة تطوير الدوريات العربية وحاضر فيها البروفسور محمود عبدالعاطي مدير معامل التأثير العربي، من هنا يأتي هذا العدد من «مجلة جامعة الجزيرة» مع إطلالة العام الأكاديمي الجديد 2021/ 2022م الذي نرجو أَنْ يكون حافلًا بالأبحاث العلمية الرصينة المتنوعة المواكبة لمستجدات العصر والمساهمة في معالجة مشاكل المجتمع والمشاركة في نموه وازدهاره.

وبإطلالة سريعة على محتويات هذا العدد، فقد تضمن (9) أبحاث في مجالات متنوعة في الباب الأول من المجلة، أما الباب الثاني، فقد تضمن عرضًا لملخص رسالة علمية لأحد منتسبي الجامعة نوقشت في جامعة إب في واحد من الموضوعات الحديثة والمهمة في توطين اقتصاد المعرفة بحسب التجارب العالمية.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نسجل خالص الشكر وعظيم التقدير للسادة أعضاء هيئة التحرير والمحكمين والباحثين والقراء، ولكلِّ من يسهم من قريب أو بعيد في الرقي والنهوض بالمستوي العلمي للمجلة لتبقى منبرًا علميًّا أصيلًا للتواصل الفعال بين مختلف الباحثين والمفكرين أينما وجدوا، وجسرا للتفاعل الإيجابي بين الجامعة وبيئتها المجتمعية، بما يفضي إلى الإسهام في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ضوء متطلبات الاندماج في الاقتصاد المبني على المعرفة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،

رئيس التحرير

المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
	الباب الأول–الأبحاث العلمية	13 – 291
1	اختيارات الإمام الشرواني في حاشيته على أنوار التنزيل وأسرار التأويل سورة التوبة ويونس أنموذجًا دراسة وصفية تحليلية **أ/ بلال عبد سيف عبد الحق، أ.د/ عبد الله بن محمد الفلاحي**	13-54
2	رِسَالَةٌ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيْحِ والْمُنْسَبِكِ تأليف الإمام سريّ الدين محمد بن إبراهيم الدروري المعروف بابن الصائغ (1066 هـ) (دراسة وتحقيق) **د/ فهد درهم الغانمي، د/ إبراهيم أحمد صفي**	55-87
3	التوافق النفسي والاجتماعي لدى معلمات رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية **أ/ همدان أمين أحمد الشلم**	89-118
4	درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية المجتمع صنعاء في الجمهورية اليمنية **د/إبراهيم ناجي الدعيس**	119-146
5	متطلبات تطبيق المساءلة الإدارية والأكاديمية بالجامعات اليمنية وفق مبادئ الحوكمة **أ/ محمد أحمد محمد قارع المنصوب**	147-180
6	مدى فهم طلبة قسم الفيزياء بجامعة إب لطبيعة العلم **أ/ فؤاد صالح قايد مصلم الفقيه**	181-204
7	نمذجة بنائية لأثر الذكاء الاستراتيجي كمتغير وسيط في العلاقة بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية في الجامعات اليمنية الحكومية باستخدام أسلوب (SEM) **د/ وليد قاسم يحيى عبد الرحمن اليافعي**	205-235
8	واقع الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين بجامعة إب في ضوء إدارة الجودة الشاملة **أ/ إبراهيم محمد حمود خشافة**	237-265
9	واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية لوظائفها بمكتب التربية والتعليم بمحافظة إب **أ/ أحمد عثمان سعيد محمد الحفيظي**	267-291
	الباب الأول–الأبحاث العلمية	293-208
1	توطين الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية " أنموذج مقترح" **أ/ أحمد عبد الله مقبل الجعشني**	295-208

رِسَالَةٌ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ وَالْمُنْسَبِكِ

تأليف الإمام محمد بن إبراهيم الدروري المصري الحنفي، سريّ الدين، المعروف بابن الصائغ (1066 هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور/ فهد درهم محمد الغانمي

أستاذ العلوم اللغوية المساعد بقسم اللغة العربية بكلية التربية، جامعة إب – الجمهورية اليمنية

Email: fahdalghanmi@ibbuniv.edu.ey

Tell:00967-773860558

الدكتور/ إبراهيم أحمد محمد صفي

أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة القرآن والعلوم الأكاديمية -فرع إب-الجمهورية اليمنية

Email: ebr.safi@gmail.com

Tell:00967-773891311

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة رسالة المصدر الصريح والمنسبك لسري الدين ابن الصائغ وتحقيقها، وهي رسالة لغوية مهمة تعالج أهم الفروق الدلالية بين صيغتي المصدر (الصريح والمنسبك) وأثره في اختلاف الدلالة وما يترتب عليها من أحكام؛ ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي التاريخي في معرفة المؤلف والمخطوط وصحة نسبته إليه، والمنهج الوصفي في عرض منهج المؤلف، وبيان أسلوبه، مع الاستفادة من المنهج التوثيقي في عزو نقولات المصنف وإشاراته إلى مظانها.

وقد توصل الباحثان إلى عدد من النتائج أهمها:

1-أَنَّ للمؤلف سري الدين جهودًا مهمةً في الدرس للغوي.

2-أَنَّ هذه الرسالة تزيل التوهم الحاصل عند بعض النحاة في أَنَّ صيغتي المصدر لهما وظيفة دلالية واحدة.

3-أَنَّ لهذه الفروق بين صيغتي المصدر تأثيرًا واضحًا في توجيه النصوص واستنباط الأحكام الفقهية.

الكلمات المفتاحية: الدروري، المصدر الصريح، سري الدين، ابن الصائغ، المنسبك.

Abstract

This study aimed to study and verify an epistle on both explicit and casted infinitives written by Sari Addin ibn Al-Saegh. It is a linguistic epistle devoted for addressing the most important differences between explicit and casted infinitive forms and their effect on the significance differences and subsequent rules. To achieve the objectives of the study, two research methodologies were used. One was the historical inductive methodology which was used to introduce the author and manuscript, and ensure the reality of its attribution to the author. While the second was the descriptive methodology which was used to show the author's methodology and style, using referencing to reference his citations and meaning indications.

The study revealed a number of findings; the most important ones are as follows:

1. *The author Sari Addin paid important efforts in the linguistic area.*
2. *This epistle deleted delusions of some grammarians who considered that the two infinitive form showed one function and one significance.*
3. *The differences between both infinitive forms had a clear effect on directing texts and eliciting jurisprudence rules.*

Keywords: *Al-Daroori, Explicit Infinitive, Sari Addin, ibn Al-Saegh, Casted Infinitive.*

القسم الأول- الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

مقدمة:

يُعَدُّ التراث الإسلامي مصدرًا مهمًا من مصادر الفكر العربي الإسلامي، ومادةً خصبةً للبحث والدراسة بما تضمنه من أنواع العلوم والمعارف التي لم يبصر الكثير منها النور حتى اليوم، وهو ما يتطلب من الباحثين والمتخصصين بذل المزيد من الجهود لتحقيقه وإخراجه بالصورة اللائقة التي تبين جهود علمائنا الأوائل في الدرس اللغوي، وخدمة اللغة العربية بوصفها الوعاء الفكري للثقافة العربية والإسلامية؛ ولهذا حرص الباحثان على دراسة هذا المخطوط وتحقيقه تحقيقًا علميًّا إسهامًا في إحياء التراث اللغوي؛ إذْ توفر لهما أربع نسخ للمخطوط، فضلًا عن كون موضوع المخطوط يمثل محورًا بحثيًا مهمًا نحويًّا ودلاليًّا؛ إذْ تضمن عددًا من الفروق الدلالية والنحوية بين صيغتي المصدر (الصريح والمنسبك) وأثره في اختلاف الدلالة اللغوية.

أسباب اختيار البحث (مشكلة البحث):

تكمن مشكلة البحث في القيمة العلمية لهذا المخطوط كونه تناول عددًا من الفروق الدلالية بين صيغتي المصدر (الصريح والمنسبك) وما يترتب عليها من توجيه الاستعمال اللغوي للمصدر، فكان ذلك دافعًا إلى دراسة المخطوط بالإضافة إلى الأسباب الآتية:

1- وقوع هذه الرسالة ضمن مشروع دراسة رسائل سري الدين وتحقيقها الذي تبناه جماعة من الأكاديميين بإشراف الأستاذ الدكتور جمال نعمان ياسين.
2- حِرصُ الباحثين على الإسهام في مجال إخراج التراث وتحقيقه.
3- كون المخطوط يقع في إطار تخصص الباحثين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- إخراج النص المحقق بصورة علمية حديثة تبرز محتواه العلمي القيم.
2- إبراز جهود المؤلف سري الدين وإسهامه في الدرس اللغوي.
3- استكمال دراسة رسائل سري الدين وتحقيقها ضمن مشروع تحقيق أثاره العلمية المشار إليها سابقًا.

مبررات إعادة التحقيق:

-بدأ الباحثان بتحقيق النسخة وقبل اكتمال التحقيق تبين أن الدكتور عمر حمدان الكبيسي قد قام بتحقيق هذه الرسالة ونشر تحقيقه في المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات في المجلد الثاني العدد السادس عشر في شهر فبراير 2021م، وبعد اطلاح الباحثين على تحقيقه تبين أَنَّ مبررات إعادة التحقيق قائمة وتتمثل في الآتي:

-توفر أربع نسخ خطية، في حين اعتمد المحقق السابق على نسخة واحدة (وهذا السبب كافٍ لنشر تحقيق الباحثين وفقًا لقواعد التحقيق وأعرافه).

-وجود كثير من السقط والاختلاف بين النسخ المختلفة، وهو ما يجعل من تحقيقهما أكثر إيضاحًا للنص المحقق.

- أَنَّ الرسالة موضع التحقيق كانت ضمن مشروع متكامل يهدف إلى تحقيق رسائل سري الدين الدروري من قبل جماعة من الأكاديميين في جامعة إب، والمحققان من جملة هذا الفريق اختصَّا بهذه الرسالة، وقد انتُهي من تحقيق بعض الرسائل بالتزامن مع نشر المحقق السابقة لتحقيقه، وهي الآن قيد النشر.

-لم يهتم التحقيق السابق بإيضاح جوانب النص المختلفة من حيث توثيق الأقوال وعزوها إلى مظانها، وإنما اكتفى بالإشارة إلى بعضها وأهمل البعض الآخر؛ بينما قام الباحثان بتطبيق المنهج العلمي في التحقيق، والتوثيق من مصادره.

منهج البحث:

استخدم الباحثان عددًا من المناهج اقتضتها دراسة المخطوط وهي كالآتي:

1-المنهج الاستقرائي التاريخي: عند التعريف بالمؤلف ودراسته، وتتبع ذلك في كتب التراجم والطبقات.

2-المنهج الوصفي: عند عرض منهج المؤلف، وكذلك بيان أسلوبه في هذه الرسالة، وكذا عرض منهج التحقيق، وإخراج النص المحقق، ووصف نسخ المخطوط.

3-المنهج التوثيقي: وذلك في عزو نقولات المصنف وإشاراته إلى مظانها.

هيكل البحث:

اقتضتْ طبيعة البحث السير في مسارين، هما: الأول دراسة المخطوط، والآخر تحققه، وتبعًا لذلك جاء هيكل البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول المتعلق بالمؤلف: اسمه، ونسبه، ومشايخه، وتلامذته، ومصنفاته، وثقافته، ومكانته، ووفاته.

المبحث الثاني المتعلق بالمخطوط: أهميته وقيمته العلمية، مصادر المؤلف، منهجه، توثيق نسبته للمؤلف، وصف النسخ، ومنهج التحقيق.

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف (حياته الشخصية والعلمية)

المطلب الأول-حياته الشخصية (اسمه ونسبه، مولده ووفاته).

أولًا-اسمه ونسبه:

محمد بن إبراهيم الدروري المصري الحنفي أبو الرضا، سريّ الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 1066هـ-1656م).[1]

ثانيًا-مولده ووفاته:

ولد سنة خمس وسبعين وتسعمائة بمصر[2]، وكانت وفاته في القاهرة سنة ست وستين وألف، ودفن بمقبرة المجاورين[3].

المطلب الثاني-(مشايخه، تلامذته، مكانته، آثاره العلمية):

أولًا-مشايخه:

تتلمذ سري الدين الدروري على كثيرٍ من مشايخ العلم وجهابذته، من أبرزهم:

1- أحمد السنهوري المالكي (1016هـ).[4]

2- الشيخ أَبُو بكر بن إِسْمَاعِيل الشنواني (ت: 1019هـ)[5].

3- الْمولى حُسَيْن باشا بن رستم الْمَعْرُوف بباشا زَاده (ت: 1023هـ)[6].

4- أَحْمد بن أَحْمد الْخَطِيب الشَّوْبَرِيّ (1069هـ).[7]

---

(1) المحبي، خلاصة الأثر: 3/ 317. والزركلي، الأعلام: 5/ 303. والباباني، هدية العارفين: 2/ 278.

(2) باعلوي، عقد الجواهر، ص: 289.

(3) يُنظر: المحبي، خلاصة الأثر: 318/3، ونوهيض، معجم المفسرين: 470/2.

(4) هو أحمد السنهوري المالكي، وهو من علماء النحو وعلم البيان، وله قيام على مختصر خليل بن إسحاق، وهو من مدرّسي المالكية بالقاهرة المعزّية، يقرب عمره من الخمسين سنة، ينظر: المكانسي، ذيل وفيات الأعيان: 1/ 166.

(5) هو الشَّيْخ أَبُو بكر بن إِسْمَاعِيل ابْن القطب الرباني شهَاب الدّين الشنواني، كان مولده شنوان وَهِي بَلْدَة بالمنوفية وَتخرج فِي الْقَاهِرَة، وَكَانَ كثير الاطِّلَاع على اللُّغَة ومعاني الْأَشْعَار حَافِظًا لمذاهب النُّحَاة. ينظر: المحبي، خلاصة الأثر: 79/1.

(6) حسَيْن باشا بن رستم الْمَعْرُوف بباشا زَاده الرُّومِي نزيل مصر، كان مولده ببلغراد فِي يَوْم الْأَرْبَعَاء ثَانِي عشر شَوَّال وَكَانَ ذَلِك فِي أَوَائِل فصل الخريف من سنة ثَمَان وَخمسين وَتِسْعمِائَة وَقدم إِلَى مصر فِي سنة سبع وَسبعين وَتِسْعمِائَة، لم يزل يتنقل فِي الولايات حَتَّى صَار أَمِير الْأُمَرَاء بطمشوار وبودين وَكَانَت وَفَاته بهَا. ينظر: المحبي، خلاصة الأثر: 2/ 89.

(7) وهو: الشَّيْخ أَحْمد بن أَحْمد الْخَطِيب الشَّوْبَرِيّ الْمصْرِيّ الْفَقِيه الْحَنَفِيّ الْعَالم الْكَبِير الْحجَّة شيخ الْحَنَفِيَّة فِي زَمَانه كَانَ إِمَامًا فِي الفقه والْحَدِيث والتصوف والنحو كَامِل الْفَضَائِل ولد بِبَلَدِهِ ورحل مَعَ أَخِيه الشَّمْس إِلَى الشيخ أَحْمد بن =

5- الجمال يوسف بن شيخ الإسلام زكريا.[1]

ثانيًا-تلامذته:

1- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مَحْمُود بدر الدّين المناشيرى الصالحي(1077هـ).[2]

2- عبد الْبَاقِي بن عبد الرَّحْمَن بن عَليّ بن مُحَمَّد، ينتهي نسبه إلى سعد بن عبَادَة سيد الْخَزْرَج المَقْدِسِي(1078هـ).[3]

3- محمد بن محمد بن أحمد العيثاوي الدمشقي(ت:1080هـ)، كان علامة فهامة في جميع العلوم[4].

4- فضل الله بن محب الله (1082هـ)، والد محمد أمين بن فضل الله المحبي (1111هـ)، مؤلف: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.[5]

5- الشهاب أحمد بن القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالعجمي الشافعي الأزهري (1086هـ)[6]

6- على بن على أَبُو الضياء نور الدّين الشبراملسى الشافعي القاهري(1087هـ)[7]

7- عبد الْقَادِر بن عمر الْبَغْدَادِيّ (1093هـ) الذي أخذ العلوم الشرعية وآلاتها النقلية والعقلية عن جمع من مشايخ الأزهر، أَجلهم الشهاب الخفاجي والسري الدروري، وهو مؤلف: خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب.[8]

8- أَحْمد بن عبد اللَّطِيف بن القَاضِي أَحْمد الْمصْرِيّ البشبيشي (1096هـ)، الإمام العالم المحقق الحجة[9].

9- شاهين بن مَنْصُور بن عَامر الأرمناوي الْحَنَفِيّ(1100هـ)[10]، قيل عنه: "أفقه الحنفية فِي عصرنا الأَخير"[11].

=

عَليّ الشناوي بمنية روح وأخذا عَنهُ عُلُوم الطَّرِيق وَبِه تخرجا فِي عُلُوم الْقَوْم ثمَّ قدم مصر وجاور بالأزهر سِنِين وروى الْفِقْه وَغَيره عَن الإِمَام عَليّ بن غَانِم الْمَقْدِسِي وَعبد الله التحريري وَعمر بن نجيم وبهم تفقه وَأخذ عَن شيخ الشَّافِعِيَّة الشَّمْس مُحَمَّد الرَّمْلِيّ شَارِح الْمِنْهَاج وَعَن غَيره. ينظر: المحبي، خلاصة الأثر: 174/1.

[1] المرجع السابق:: 4/ 332.

[2] المرجع السابق: الأثر: 4/ 200.

[3] المرجع السابق: الأثر: 2/ 285.

[4] المرجع السابق: 4/ 201.

[5] المرجع السابق: 3/ 286.

[6] الإدريسي، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: 2/ 810.

[7] المحبي، خلاصة الأثر: 3/ 173-174.

[8] المرجع السابق: 2/ 451.

[9] يُنظر: الساعاتي، إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء: 2/ 34، المحبي، خلاصة الأثر: 1/ 238.

[10] يُنظر: الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: 1/ 120، الساعاتي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء: 2/ 144.

[11] المحبي، خلاصة الأثر: 221/2.

10- أحمد بن مكي الحسني الحموي الحنفي(1098هـ) [1].

11- عبد الحي بن عبد الحق الشرنبلالي(1117هـ) [2].

ثالثا-آثاره العلمية:

1- تفسير القرآن الكريم المسمى طراز المجالس.[3]

2- تفسير سورة النساء (الدراسة قيد التحقيق، لدى أحد الباحثين في جامعة إب بقسم الدراسات الإسلامية وعلوم القرآن).

3- جواب سري الدين على سؤال حول حديث: "كل أمرٍ ذِي بَال".[4]

4- حاشية على الكشاف، ذكر ذلك الشهاب الخفاجي[5].

5- حَاشِيَة على سُورَة النِّسَاء من تَفْسِير البيضاوي.[6]

6- حَاشِيَة على شرح الْمِفْتَاح الشريفي.[7]

7- حاشية على شرح الهداية، لأكمل الدين البابرتي[8].

8- حاشية على شرح نخبة الفكر لابن حجر[9].

9- حاشية على عناية القاضي وكفاية الراضي، للشهاب الخفاجي (ت:1069هـ)[10].

10- رِسَالَة فِي تَحْقِيق تَفْسِير بعض الآيَات.[11]

11- رسالة في "المشاكلة".[12]

12- رسالة في المصدر الصريح والمنسبك.[13]

---

[1] كحالة، معجم المؤلفين: 2/ 93.

[2] قره بلوط، معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: 2/ 1548.

[3] وهو مخطوط تم تحقيقه برسالة ماجستير للباحثة هاجر الحسام، في كلية الآداب جامعة إب سنة، نوقشت 2021هـ.

[4] [و/223].

[5] الشهاب الخفاجي، حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي: 1/ 88.

[6] الباباني، هدية العارفين: 1/ 384.

[7] يُنظر: كحالة، معجم المؤلفين: 8/ 198. والباباني، هدية العارفين: 2/ 287.

[8] ينظر: المحبي، خلاصة الأثر: 3/ 317. وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 2022/2، ويُنظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: 15/53.

[9] الباباني، هدية العارفين:1/ 384. 2/ 287.

[10] يُنظر: الفهرس الشامل –قسم التفسير: 697/2.

[11] الباباني، هدية العارفين: 2/ 287.

[12] المحبي، خلاصة الأثر: 3/ 317. الباباني، هدية العارفين: 387/2. وهو مخطوط قيد التحقيق من قبل الدكتور/ شاجع علي قاسم البصير أستاذ البلاغة والنقد المساعد بقسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة إب.

[13] [و/234]، وهي موضوع الدراسة والتحقيق في هذا البحث.

13- رسالة في بيان عتق البعض.[1]

14- حاشية على تفسير البيضاوي [2].

15- رسالة في حل أسئلة ابن عبد السلام، بحث قيد النشر، وهي مخطوط حققه الدكتور: جمال نعمان ياسين أستاذ القراءات والتفسير المشارك بقسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية، كلية الآداب – جامعة إب.

16- رسالة في علم الكلام.[3]

17- رسالة في قوله تعالى﴿ زُيّن للذين كفروا الحياة الدنيا ﴾.[4]

18- رسالة في قوله تعالى﴿ قلْ فيهما إثم كبير ومنافع للناس﴾.[5]

19- رسالة في قوله تعالى﴿ ما كان لبشر أن يؤتيه الكتاب والحكم والنبوّة﴾.[6]

20- رسالة في قوله تعالى﴿ من كفر فعليه كفره﴾.[7]

21- رسالة في قوله تعالى﴿ وإن أحد من المشركين استجارك﴾.[8]

22- رسالة في قوله تعالى﴿ ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أنّ القوة لله جميعًا﴾.[9]

23- رسالة في قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ﴾.[10]

24- رسالة في قوله تعالى:﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾.[11]

25- رسالة في قوله تعالى:﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾.[12]

26- رسالة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا﴾.[13]

27- رسالة في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾.[14]

---

(1) [ظ/237]

(2) يُنظر: الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (ت: 1399هـ)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992: 139/3، كحالة، عمر: معجم المؤلفين: 198/8.

(3) [و/238] فهرس مخطوطات مكتبة راغب باشا، ج3-10: 2/ 178-179.

(4) [و/161]

(5) [ظ/162]

(6) [ظ/162]

(7) [ظ/164]

(8) [ظ/238]

(9) [ظ/161]

(10) [و/226]

(11) [ظ/161]

(12) [ظ/226]

(13) [و/228]

(14) [ظ/227]

28- رسالة في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾.[1]

29- رسالة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾.[2]

30- رسالة في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾.[3]

31- رسالة في قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا﴾.[4]

32- رسالة في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ﴾.[5]

33- رسالة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.[6]

34- رسالة في قولهم: كان ماذا ونحوه.[7]

35- رسالة في مسألة التقليد.[8]

36- رسالة في: بيتي الرقمتين.[9]

37- رسالة فيما يتعلق بـ(عسى) وإقحامها في الكلام.[10]

38- رسالة فيما يتعلق بآية من سورة الروم.[11]

39- رسالة لغوية في: نسوة حواجّ.[12] [13]

40- وله بحث مع مصطفى أفندي الأعرج الرومي (ت:1080هـ)، في قوله: ﴿ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران:١٣][14].

---

[1] [ظ/224]

[2] [ظ/225]

[3] [ظ/229]

[4] [ظ/228]

[5] [و/225]

[6] [و/224]

[7] [و/238] وهو مخطوط ضمن مجموع رسائل قيد التحقيق لدي الباحثين.

[8] الباباني، هدية العارفين: 2/ 287.

[9] [و/239] فهرس مخطوطات مكتبة راغب باشا، (ج3-10): 2/ 180. وهو مخطوط ضمن مجموع رسائل قيد التحقيق لدي البَاحِثَينِ.

[10] [ظ/236]

[11] [و/227]

[12] [و/227] فهرس مخطوطات مكتبة راغب باشا، (ج 3- 10)، برقم (1949): 1/ 35.

[13] [ظ/238]

[14] حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 1/ 222.

رابعًا-مكانته العلمية:

كان سري الدين بن الصايغ عالمًا جهبذًا واسع الاطلاع، أخذ من كل علمٍ بطرف، كثير التأليف، فقد ألف في التفسير والفقه واللُّغَة والنحو والبلاغة والمنطق وأصول الفقه...وغيرها من علوم عصره، وكان متمكنًا من بعض اللغات كالفارسية والتركية حتى كان إذا تكلم يُظنُ أَنَّهُ من أهلها، وَكَانَ يكْتب الْخط المدهش...، وسافر إلى الرّوم بِطَلَب من شيخ الاسلام أَحْمد بن يُوسُف المعيد مفتى السلطنة ورزق مِنْهُ قبولا تَاما وَوجه إليه رُتْبَة قَضَاء الْقُدس وَدخل دمشق ذَهَابًا وإيابا وَأخذ عَنهُ بهَا الشَّيْخ مُحَمَّد بْن مُحَمَّد العيثي[1].

المبحث الثاني-دراسة المخطوطة:

أهمية المخطوط وقيمته العلمية:

إن تحقيق كتب العلم عمومًا، وإخراجها بصورة علمية ودقيقة من الضرورة العلمية بمكان، خدمة للعلم وللأمة وإبرازًا لتراثها ليستفيد منها الباحثون وطلبة العلم من جهة، وإظهار جهود علمائنا وتسهيل الاستفادة منه من جهة أخرى.

وتأتي أهمية هذه الرسالة في تناولها لقضية نحوية ودلالية مهمة في مجال الدرس اللغوي العربي؛ إذ تناولت الوظيفة اللغوية لنمطين من التركيب اللغوي وهما المصدر الصريح والمنسبك والأبعاد الدلالية لكُلِّ نمطٍ منهما، مشيرًا إلى اثنين وعشرين فرقًا بين الاستعمالين، استنبط ستة عشر فرقًا منها من آراء الفقهاء واللغويين، ثم أضاف إليها ستة فروق نقلها عن الإمام الزركشي أوردها في كتابه البحر المحيط، وبَيَّنَ الأبعاد الدلالية لهذه الفروق وأثرها في الأحكام الشرعية والاستعمالات اللغوية المختلفة عند علماء الفقه والتفسير وعلماء اللغة.

كما أورد ابن الصائغ في هذه الرسالة صورًا متعددة لهذين النمطين من التركيب اللغوي مفسرًا الاختلاف الدلالي في كل صورة.

- **مصادرها:**

مما تمتاز به الرسالة اعتمادها على أمهات المصادر في اللغة والنحو والفقه، بعضها لا يزال مخطوطًا، أبرزها:

1- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لابن عربشاه.
2- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي.
3- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم.
4- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي.

[1] ينظر: المحبي، خلاصة الأثر: 3/ 317. الباباني، هدية العارفين: 2/387.

5- التسهيل لابن مالك الأندلسي.
6- حاشية التفتازاني على تفسير الكشاف للزمخشري.
7- حاشية الدسوقي، للدسوقي.
8- حاشية المحقق الشريف علي الجرجاني على شرح الرضي لكافية ابن الحاجب.
9- الخصائص لابن جني.
10- شرح رضي الدين للكافية في النحو للإمام ابن الحاجب.
11- العباب من شرح اللباب.
12- فتاوى السبكي في فروع الفقه الشافعي.
13- فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لقاضي خان الفرغاني.
14- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.
15- الكامل في اللغة والأدب للمبرد.
16- كتاب سيبويه.
17- الكشاف للزمخشري.
18- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني.
19- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري.

منهج المؤلف:

أشار ابن الصايغ في مقدمة هذه الرسالة إلى سبب تأليفها، وهو أَنَّهُ كان قد جمع بعض الفروق حول الاستعمال اللغوي للمصدرين الصريح والمنسبك، وأن كلام بعض النحويين يوهم اتحاد المصدرين في الاستعمال اللغوي، وأنَّ ثمة من طلب منه أَنْ يجلي هذه الفروق ويظهرها بقوله: "وَوَرَدَتْ اَلْإِشَارَةُ مِنْ بَعْضِ اَلْأَعْيَانِ بِأَنْ أُفْرِغَ تِلْكَ اَلْمَعَانِي لِلعيَانِ فِي قَالَبِ اَلْبَيَانِ"؛ من خلال تلك الإشارة للسري تتجلى ملامح منهجه في هذه الرسالة، ويمكن استعراض أبرز ملامح المنهج عنده في الآتي:

1-فقد كان يعمد إلى ذكر القول أو الرأي عن أحد أئمة اللغة أو الفقه أو التفسير، ثم يفسر ذلك القول، كما في قوله: "أَشَارَ اَلْإِمَامُ تَقِيُّ اَلدِّين اَلسُّبَكِي فِي مَقَالَةٍ رَتَّبَهَا لِذَلِكَ إِلَى وَجْهَيْنِ...".

2-كان يعلق أو يشرح القول موضحًا فحوى ذلك القول، بقوله: "وَمُرَادُهُ أَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ..."، أو قوله: "وتحقيقه أَنَّ الْمُؤَوَّلَ ..."، و"بَيَانُهُ أَنَّ الْمُؤَوَّلَ...".

3-كان يشير إلى نهاية الرأي أو القول، كقوله: "انْتَهَى كَلَامُهُ مُلَخَّصًا، و"المصدري انتهى".

4-عندما يفرغ من مناقشة الرأي أو القول، يذكر رأي أو قول المؤيد لهذا القول، أو المشارك له بالفكرة بصورة مترابطة، مثل قوله: "وبهذا الفرق ظهر وجه ما ذُكِرَ في البحر الرائق..."، "وقد أفصح عن ذلك العلامة التفتازاني؛ حيث قال..."، "وكذا يُوجَّه بِهِ ما سُئِلَ عنْهُ صاحبُ البحر".

5-كان يربط بين الآراء والأقوال فيجعلها متضافرة، نحو قوله: "وبهذا الفرق ظهر وجه ما ذُكِرَ في البحر الرائق من بَابِ المَهْر"، وهكذا حتى وصل إلى الفرق السادس عشر، ثم أشار إلى نقله الفروق الأخرى عن الزركشي، بقوله: "وبقي ستة فروق ذكرها الزركشي".

6-كان يعرض رأيه في المسألة بعد أَنَّ يفرغ من عرض الآراء والأقوال ومناقشتها، مثل قوله: "ثم أقول الظاهر أَنَّ الفرق..."، أو قوله: "فإنْ قيلَ: ما حكمُ ... قلتُ:... إنْ اعْتُبِرَ".

7-كان يعرض الأثر الدلالي لهذا الاستعمال أو ذاك، وما يترتب عليه من الأحكام الشرعية، مثل قوله: "أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ ضَرَّتَهَا، لَهُ أَنْ لَا يُطَلِّقَ، بَلْ يُكْمِلُ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ، وَلَو أتَى بِالْمَصْدَرِ بِأَنْ قَالَ: تَزَوَّجْتُكِ عَلَى أَلْفٍ وطَلَاقِ ضَرَّتِكِ؛ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِنَفْسِ النِّكَاحِ المَقْبُولِ ولا تَتَوَقَّفُ على إِيقَاعِهِ"، وغيرها من الأحكام الشرعية الأخرى.

نسبة المخطوطة إلى مؤلفها:

1-ورد نسبة المخطوط إلى سري الدين على الصفحة الأولى من مجموع رسائله المعنون بمجموع سري الدين برقم (1452).

3-وردت نسبته المخطوط إليه في فهرس مخطوطات مكتبة راغب باشا، تحت رقم: 1946.

4- وردت نسبته المخطوط إليه في مخطوطات جامعة أم القرى، برقمb1212772_o.bdf

5- ذكر في فهرس مكتبة المخطوطات جامعة الكويت برقم (7203).

وصف المخطوطة:

تتوفر للمحققين أربع نسخ وهي:

1) النسخة الأولى: وسميناها نسخة (أ).

- مكان النسخة: مكتبة فيض الله أفندي، في مجموع برقم: (2127).
- عدد الأوراق: (ورقتان= أربع صفحات) 284-286.
- عدد الأسطر: (27) سطرًا.
- عدد الكلمات في السطر الواحد: (14) كلمة.
- نوع الخط: تعليق.
- الناسخ: أحمد بن علي الصالحي.
- تاريخ النسخ: 1076هـ

2) النسخة الثانية: وسميناها نسخة(ب).

- مكان النسخة: مكتبة راغب باشا في تركيا، في مجموع برقم: (1452).
- عدد الأوراق: (ورقتان= أربع صفحات) 234-236.
- عدد الأسطر: (29) سطرًا

- عدد الكلمات في السطر الواحد: (18) كلمة.
- نوع الخط: تعليق.
- الناسخ: بدون
- تاريخ النسخ: بدون.

3) النسخة الثالثة: وسميناها نسخة (ج).

- مكان النسخة: مكتبة رشيد أفندي في تركيا، في مجموع برقم: (78).
- عدد الأوراق: (خمس ورقات= تسع صفحات) 51-55.
- عدد الأسطر: (15) سطرًا
- عدد الكلمات في السطر الواحد: (14) كلمة.
- نوع الخط: نسخ.
- الناسخ: محمد بن الحاج مصطفى القحصاري.
- تاريخ النسخ: الأول من شهر رمضان 1087هـ.

4) النسخة الرابعة: وسميناها نسخة (د).

- مكان النسخة: مكتبة يني جامع في تركيا، في مجموع برقم: (1180).
- عدد الأوراق: (أربع ورقات= ثماني صفحات) 108-111.
- عدد الأسطر: (23) سطرًا:
- عدد الكلمات في السطر الواحد: (12) كلمة.
- نوع الخط: نسخ.
- الناسخ: بدون.
- تاريخ النسخ: بدون. وكُتِبَ في آخرها (نجزت ونقلت من نسخة مؤلفها).

منهج التحقيق:

1-قام الباحثان بكتابة النص المحقق من نسخة الأصل (أ)، وفق قواعد الإملاء الحديثة، واستخدما علامات الترقيم في مواضعها الصحيحة، ثم قابلا نسخة الأصل (أ) مع النسخ (ب، ج، د)، وبيَّنا أهم الفروق بين النسخ الأربع في الحاشية.

2-أضافنا بعض الكلمات في المتن للحاجة إليها في ترتيب الكلام، أو لتسلسل الفروق التي ذكرها المؤلف بين صيغتي المصدر كقولنا: الفرق الأول- الفرق الثاني- الفرق الثالث...، وذلك قبل كل فرقٍ، وأشارنا إلى ذلك في الحاشية.

3-خرجنا الآيات مرقمة منسوبة إلى سورها في المتن، على الرسم العثماني والأحاديث من مظانها.

4-وثقنا النصوص والأقوال التي نقلها المؤلف من مصادرها مستخدمين اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم المجلد والصفحة.

5-ضبطنا بالشكل معظم الكلمات في النص المحقق لزيادة البيان.

6- خرجنا الألفاظ الغريبة الواردة في المخطوط وشرحناها.

7-عرّفنا بالكتب التي ذكرها المؤلف في المتن.

8- عند سرد مؤلفات سري الدين وثقنا رسائله من كتب التراجم والطبقات التي ذكرتها، وما كان منها محققًا أشرنا إلى محققه، التي لم تذكر في كتب الطبقات أشرنا إليها بكتابة رقم اللوح في مجموع رسائله في النسخة الموجودة في مكتبة راغب باشا في تركيا، برقم: (1452).

9-ترجمنا لجميع الأعلام الواردة في الرسالة من التراجم المعتمدة عند أول ذكر لها.

10-أثبتنا داخل النص المحقق أرقام اللوحات المحققة كالآتي: [رقم اللوح/و] لوجه اللوح، في الرسالة وليس في مجموع الرسائل؛ لأن ثمة مجموعة من الرسائل في مخطوط واحد، وكذلك [رقم اللوح/ظ] لظهر اللوح.

11-رتبنا المصادر والمراجع بحسب اسم المؤلف، وإذا كان للمؤلف أكثر من مرجع ترتب أبجديا تحت اسمه.

12-عند التوثيق والإحالة اقتصرنا على ذكر اسم الكتاب، والمؤلف، ورقم الجزء والصفحة؛ خشية الإطالة في الحاشية، وأرجأنا ذكر بيانات المراجع إلى فهرس المراجع.

13-ختمنا البحث بوضع خاتمة، تتضمن نتائج وتوصيات البحث.

القسم الثاني-التحقيق

رِسَالَةٌ فِي المَصْدَرِ الصَّرِيحِ والمُنْسَبِكِ

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا مَنْ إِرَادَتُهُ لِسَائِرِ الْأَفْعَالِ الْمَصْدَرُ الصَّرِيحُ، وَآيَاتُ أُلوهِيَّتِهِ قَاطِعَةٌ لِسَانَ التَّأْوِيلِ بَصَّارِمِ التَّصْرِيحِ، صَلِّ عَلَى خِتَامِ الرُّسُلِ الْكِرَامِ، وَعَلَى مُتَّبِعِيهِ مِنْ الْأَنَامِ، مَا ابْتَسَمَ عَنْ[1] ثَغْرِ الصُّبْحِ لَمَى[2] الظَّلَامِ.

وبعد،،،

فَلَمَّا كَانَتْ ظَوَاهِرُ عِبَارَاتِ اَلْقَوْمِ تَوهِمُ اتِّحَاد اَلْمَصْدَرِ اَلصَّرِيحِ وَمَا كَانَ مِنْهُ مُنْسَبِكًا، وَيُشْعِرُ[3] بِكَوْنِ سَائِرِ اَلْأَحْكَامِ بَيْنَهُمَا مُشْتَرَكًا، وَقَدْ كُنْتُ الْتَقَطْتُ مِنْ مَعَادِنِ كَلَامِهِمْ مِنْ اَلْفُرُوقِ مَا يَرُوقُ، وَوَرَدَتْ اَلْإِشَارَةُ مِنْ بَعْضِ اَلْأَعْيَانِ بِأَنْ أُفْرِغَ تِلْكَ اَلْمَعَانِي لِلْعِيَانِ فِي قَالَبِ اَلْبَيَانِ، امْتَثَلْتُ، وَاَللَّهُ اَلْمُسْتَعَانُ.

فَأَقُولُ: اَلْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وُجُوهٍ، أَشَارَ اَلْإِمَامُ تَقِيُّ اَلدِّين اَلسُّبَكِي[4] فِي مَقَالَةٍ رَتَّبَهَا لِذَلِكَ إِلَى وَجْهَيْنِ:

الفرق الأول

أَحَدُهُمَا- أَنَّ مَوْضُوعَ[5] صَرِيحِهِ الْحَدَثُ فَقَطْ، وتَزِيدُ أَنْ وَالْفِعْلُ بِالْحُصُولِ مَاضِيًا أَوْ حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا إِنْ كَانَ إِثْبَاتًا، وَبِعَدَمِ الْحُصُولِ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ نَفْيًا.

---

(1) جاء في (د) "ابْتَسَمَ ثَغْرِ الصّباحِ عَنْ لَمَى الظَّلَامِ".

(2) اللَّمَى: سُمرة في الشَفَة تُستَحسَن، ورجلٌ أَلْمى وجاريةٌ لَمْياءُ بيّنة اللَمى. وظِلٌّ أَلْمى: كثيف أسود. وشجرٌ أَلْمى الظلالِ من الخضرة. ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 6/ 2485.

(3) جاء في (د) "تسعر" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج).

(4) هو: قاضي القضاة، الإمام، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي السبكي، كان من أفاضل أهل زمانه، شديد الرأي، قوي البحث، تفقه على أبيه وعلى الذهبي، له عدة مؤلفات، منها: طبقات الشافعية الكبرى، وجمع الجوامع، وغيرها (ت: 771هـ). ينظر: الشوكاني، البدر الطالع: 1/ 410، والحسني، طبقات الشافعية، ص: 234. وينظر: السبكي، فتاوى السبكي: 1/ 77.

(5) جاء في حاشية المخطوط في النسختين (أ) و(ب) و(د) وساقط من (ج) قوله: "وإلى هذا ذهب ابن القيّم في كتاب بدائع الفوائد؛ حيث قال: والفرق بينهما أنك إذا قلتَ أعجبني صنعك فالإعجاب واقع على نفس الحدث بقطع النظر عن زمانه ومكانه، وإذا قلتَ يعجبني ما صنعتَ فالإعجاب واقع على صنع [ماض] وكذلك ما تصنع واقع على مستقبل، فلم يتحد دلالة ما والفعل والمصدر، وينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد: 149/1.

الفرق الثاني

الثاني-أَنَّ مَوضُوعَ الصَّرِيحِ أَمْرٌ تَصَوُّرِيٌّ[1]، وَ«أَنْ» و[2] الْفِعْلُ تَصْدِيقِيٌّ[3]؛ وَلِذَا يَسُدَّانِ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ، لِمَا فِيهِمَا مِنْ النِّسْبَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَنَّى يَدُلَّانِ عَلَى الْحُصُولِ، وَهُمَا فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ؟ قُلْتُ: مِنْ دِلَالَةِ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ[4]، فَحَافَظْنَا عَلَى تِلْكَ الدِّلَالَةِ مَعَ «أَنْ» وَمَعْنَى﴿**وَأَن تَصُومُوا**﴾[البقرة: 184]: وُجُودُ الصَّوْمِ خَيْرٌ لَكُمْ، انْتَهَى كَلَامُهُ مُلَخَّصًا.

وَمُرَادُهُ أَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ أَنْ، فَرُوعِيَ ذَلِكَ بَعْدَ دُخُولِهَا[5]، وإلا فلا شَكَّ أَنَّ الحرف المصدريّ أخرجه عن الخبرية، فكيفَ يكون تصديقًا؟ وإنما يعتبر فيه بعد السبك، ما كان يفيده قبله، وقد أفصح عن ذلك العلامة التفتازاني[6]؛ حيث قال عند قوله: تعالى في سورة آل عمران: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيًا ...الآية﴾[آل عمران: 193] من حاشية الكشاف[7] أَنَّ المصدرية وإنْ دخلت الماضي والمضارع والأمر، لكن لا ينبغي أن يجعل الحاصل من الكل مجرد معنى المصدر؛ بل معنى أنْ آمنوا حصول

---

(1) التَّصَوُّر: حصول صورة الشيء في العقل، وهو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات، ينظر التعريفات، الجرجاني، ص: 59. وهو إدراك معنى المفرد من غير تعرض لإثبات شيء له، ولا لنفيه عنه، كإدراك معنى اللذة، والألم، ومعنى المرارة، ومعنى الحلاوة...إلخ. ينظر: الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، ص: 8.

(2) الواو ساقطة من (د).

(3) التصديق هو: علم نسبة المفردات بعضها إلى بعض بالنفي، أو الإثبات، ينظر: النملة، الْمُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ: 1/ 71.

(4) جاء في حاشية المخطوط في النسختين (أ) و(ب) و(د) وساقط من (ج) قوله: "قوله: يدلُّ على الحدوث، ذهب إِلَى أَنَّ التحقيق أَنَّ الفعل إنما وضع لحصول الحدوث وحدوثه ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا، إِنْ كان إثباتًا، ولعدم والحصول في ذلك إِنْ كان نفيًا، وإليه ذهب ابن الطراوة، وإن خالف كلام أكثر النحويين، ثم قرر أَنَّ معناه الذي حدوث الحدث في أحد الأزمنة نسبة تستدعي الحدث الماضي، كـ الضرب مثلًا والزمان، فدلالته عليهما التزام، انتهى. وأقول فيه ما فيه، ثم الظاهر أَنَّ العدم ليس الفعل موضوعًا، وإنما هو مستفادٌ من أداة النفي، لا يقال: لعله أراد بالموضوع للعدم، مثل: كلمة ليس على القول بِأَنَّهَا فعلٌ؛ لِأَنَّا نقول: إذا كانت فعلًا فمعناها انتفى، والانتفاء حدثٌ).

(5) جاء في (د) "أَن يؤمنوا" والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج) موافقًا للسياق.

(6) وهو سعد الْحق وَالدّين مَسْعُود بن عمر التَّفْتَازَانِيّ الفارقي، الْمَعْرُوف وَالْمَشْهُور الإِمَام الْمُحَقق والحبر المدقق سُلْطَان الْعلمَاء الْكِبَار، من كبار عُلَمَاء الشَّافِعِيَّة، من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد سنة 722هـ بتفتازان، وَمن مصنفاته الجليلة شرح تَلْخِيص الْمِفْتَاح وَشرح الزنجاني، وَشرح رِسَالَة الشمسية، وَشرح الْأُصُول، وَشرح الْقسم الثَّانِي من مِفْتَاح الْعُلُوم...، كَانَت وَفَاته بسمرقند وَنقل إِلَى سرخس وَدفن بهَا، (ت: 793هـ)، ينظر، الأدنه وي، طبقات المفسرين، ص: 302-383. والسيوطي، بغية الوعاة: 2/ 285، والعسقلاني، الدرر الكامنة: 112/6.

(7) التفتازاني، حاشية العلامة التفتازاني على الكشاف للزمخشري: 1/ 754.

الإيمان في الماضي، وأنْ تؤمنوا[1] في المستقبل، وأنْ آمنوا طلبه، وكذا الزركشي[2] في البحر[3][4]؛ حَيْثُ عَدَّ من الفروق دلالةَ أنْ والفعلِ على المضي والاستقبال بخلاف المصدري[5] انتهى.

وتحقيقه أَنَّ الْمُؤَوَّلَ لَمَّا اشتمل على الفعل لفظًا وهو دالٌ على الحصول في أحد الأزمنة، استُفِيدَ ذلك منه بخلاف الصريح.

وبهذا الفرق ظهر[6] وجه ما ذُكِرَ في البحر الرائق[7] من بَابِ المَهْرِ[8]، أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ[9] عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ ضَرَّتَهَا، لَهُ أَنْ لَا يُطَلِّقَ، بَلْ يُكْمِلُ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ، وَلَو أَتَى بِالْمَصْدَرِ بِأَنْ قَالَ: تَزَوَّجْتُكِ عَلَى أَلْفٍ وطَلَاقِ ضَرَّتِكِ؛ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِنَفْسِ [ظ/1] النِّكَاحِ المَقْبُولِ ولا تَتَوَقَّفُ[10] على إِيقَاعِهِ.

وبَيَانُهُ أَنَّ الْمُؤَوَّلَ[11] لَمَّا اشْتَمَلَ عَلَى كَلِمَةِ "أَنْ" الْمُخَلِّصَةِ لِلْمُضَارِعِ لِلِاسْتِقْبَالِ وَصَرِيحِ الْفِعْلِ الدَّالِ عَلَى التَّجدد كانت كَلِمَةَ **(عَلَى)** لِلشَّرْطِ؛ لوجود ما يصلحُ شرطًا في حيزها؛ فكان الشرط طلاقًا لحدث[12] في المستقبل بإيقاع من الزوج، فإنْ وَفَّى بِهِ فِبِهَا، وإلا أَكْمَلَ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ؛ لأنها لَمْ ترضَ بدونه إلا ليحصل لها[13] ما هو غرضها من طلاق الضرَّة، فإذا فات وجب الإكمال بخلاف الصريح،

---

(1) جاء في (د) "تسعر" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج).

(2) هو الإمام العلامة المصنف المحرر بدر الدين أبو عبد الله المصري محمد بن عبد الله بهادر الزركشيّ الشافعي، ولد سنة 745هـ، رحل إلى حلب، وسمع الحديث بدمشق من الصلاح بن أبي عمر، وابن أميلة، ومن غيرهما، وكان فقيهًا أصوليًّا مفسّرًا أديبًا فاضلًا في جميع ذلك، درّس وأفتى، وولي مشيخة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصّغرى، وكان منقطعا إلى الاشتغال بالعلم، لا يشتغل عنه بشيء، وله أقارب يكفونه أمر دنياه. له تصانيف كثيرة في عدّة فنون، منها: الخادم على الرافعي، والرّوضة وشرح المنهاج، والديباج، وشرح جمع الجوامع، والبحر المحيط في أصول الفقه، والبرهان في علوم القرآن، (ت: 794هـ). ينظر: الداوودي، طبقات المفسرين: 2/ 162-163، والأدنه وي، طبقات المفسرين، ص: 302.

(3) جاء في (د) "يظهر".

(4) الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 2/ 23.

(5) جاء في (د) "المصدر".

(6) جاء في (د) "تسعر" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج).

(7) يشير المؤلف هنا إلى ما ورد في كتاب البحر الرائق لابن نجيم المصري، ينظر: ابن نجيم: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت: بعد 1138 هـ) في الحاشية منحة الخالق لابن عابدين: 3/ 171.

(8) جاء في (د) "الهمر" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج).

(9) جاء في (د) "بألف".

(10) جاء في (د) "يتوقف".

(11) جاء في (د) "وبيانه أَنَّهُ المؤول" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج).

(12) جاء في (د) "يحدث".

(13) "لها" ساقطة من (د).

فَإِنَّهُ لمجرد الحدث ولا إشعار له بزمان ولا تجدد واستقبال، وقد وقع الإيجاب عَلَى أَلْفٍ وَطَلَاقٍ لا دليل على استقباله، فلا يتوقف إلا على القبول، فإذا وُجِدَ وَقَعَ.

وكذا يُوجَّه بِهِ ما سُئِلَ عنْهُ صاحبُ البحر[1] فِي الْمَدْرَسَةِ الصَّرْغَتْمِشِيَّةِ[2] ولم يجب عنهُ، وهو الفرق بين أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى دُخُولِكِ الدَّارَ؛ حَيْثُ تَوَقَّفَ[3] عَلَى قَبُولِهَا لَا عَلَى الدُّخُولِ، وَبَيْنَ عَلَى أَنْ تَدْخُلِي؛ حَيْثُ لَا يَكْفِي الْقَبُولُ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ،[4] [5] مَعَ أَنَّ «أَنْ» وَالْفِعْلَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ انْتَهَى.

وبيانه أَنَّ الصريح لَمَّا لَمْ يدل على الحدوث، ولم يُشْعِرْ بزمان، كانت «**عَلَى**»[6] فيه للعوض، كما إذا قال عَلَيَّ أَلفٌ، فلا يتوقف إلا على القبول، بخلاف أَنْ تَدْخُلِي، فَإِنَّهُ لَمَّا وجد فيه الفعل صريحًا، وهو دالٌ على الحصول، واقترن بما يخلصه للاستقبال، كانت «**على**» فيه للشرط، وَكَأَنَّهُ قال: إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ، فيتوقف[7] على نفس الدخول، لكنه يُشكِلُ بما في الْخَانِيَّةِ أيضًا، من أَنَّهُ لو قال: أنتِ طالقٌ عَلَى أَنْ تُعْطِينِي ألف درهم، فقالت: قبلت، تَطْلُقُ[8] للحال وإن لَمْ تعطِ،[9] وقد يجاب بِأَنَّ قوله: عَلَى أَنْ تُعْطِينِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، مساوٍ لقوله: عَلَى أَلْفٍ؛ لأَنَّ الإعطاء مراد منه أيضًا، وقد (تعورفت) بهذه العبارة في الطلاق على مال[10]، وهو إِنَّمَا يتوقف على القبول فقط، لكن يُرد عليه أَنَّ ذكرَ الألفِ إنْ

---

(1) ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: 4/ 90.

(2) وهي مدرسة ومسجد أثري مملوكي بجوار مسجد أحمد بن طولون مباشرة، ويقع في شارع الصليبة بحي السيدة زينب بالقاهرة، شيده الأمير سيف الدين صرغتمش الناصري من مماليك الناصر محمد بن قلاوون في ربيع الآخر سنة 757هـ، وجعل فيهِ مدرسة خصصها لتدريس علم الحديث النبوي، وأصول الفقه الحنفي، وكانت معقلاً مزدهراً للعلماء والفقهاء من المذهب الحنفي وخاصة الفرس منهم في القرنين الثامن والتاسع؛ إذ يذكر المؤرخون تقرب صرغتمش من العلماء العجم وإجلاله لهم إجلالاً زائداً، ثم اهتم بها الملك الناصر محمد بن قلاون، وأصبحت منارة للعلوم الشرعية ومنبعا للحنفية. ينظر: المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: 4/ 264-265.

(3) جاء في (د) "يُوقف".

(4) جاء في (د) " لَا عَلَى الدُّخُولِ، كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَبَيْنَ عَلَى أَنْ تَدْخُلِي؛ حَيْثُ لَا يَكْفِي الْقَبُولُ".

(5) قاضيخان، فتاوى قاضيخان: 3/ 153.

(6) ودلالة (على)على العوض من المعاني التي ذكرها علماء اللغة لها، ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: 478. وينظر: ابن جني، الخصائص: 3/ 63.

(7) جاء في (د) "فلا يتوقف".

(8) جاء في النسخ (أ) و(ب) و(ج) يطلق وأثبتنا ما ورد في (د) لموافقة السياق.

(9) جاء في (د) "فَإِنْ قيل: قد يدفع بِأَنَّ ذكر الألف قرينة واضحة على كونِ "على" للعوض، قلنا: ذكر الدخول اللائق بالشرطية دون العوضية أوضح دلالة على كون "على" للشرطية فليتمأمل".

(10) يشير المؤلف هنا إلى أن مضمون قوله: (عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ)، مساوٍ لقوله: (عَلَى أَلْفٍ)، وأن هذا الاستعمال مشهور ومتعارفٌ عليه في باب الطلاق على مالٍ عند الفقهاء، ينظر في ذلك: ابن فرقد الشيباني، الأَصْلُ: 4/ 559. والسرخسي، المبسوط: 6/ 152.

كان قرينةً واضحةً على كون «**على**» للعوض، فالدخول اللائق بالشرطية دون العوضية أوضح دلالة على كون (**على**) للشرط فليتأمل.[1]

وكذا يظهر وجه ما ذكر أهل الأصول[2] من[3] الفرق بين "إِنْ أخبرتني بقدوم فلان فَعَبْدِي[4] حُرٌّ"؛ حيث يقع على الحق، بخلاف إن أخبرتني أَنَّ فلانًا قَدِمَ؛ حيث يقع على مطلق الخبر[5]؛ وذلك لِأَنَّ الصريح وُضِعَ لأمر تصوري، والْمُؤَوَّل من قبيل التصديق على ما تقدم من التوجيه[6]، فهو مشتمل على النسبة وهي لا تستلزم[7] الصدق.

الفرق الثالث

[الثالث] ما ذكره الإمام الزركشي في البحر،[8] وهو أَنَّهُمَا يَدُلَانِ على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته، بخلاف المصدر الصريح انتهى[9].

وإلى هذا أشار نجم الأئمة الرضي[10] في بحث المفعول المطلق؛ حيث قال: معنى له أن يفعل، أَنَّهُ يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع، وليس قطعًا بوقوع الفعل، كقولك: له أن يصرخ بخلاف له صراخٌ، فَإِنَّهُ قَطعٌ [و/2] بحصول الفعل انتهى.

---

(1) جاء في حاشية المخطوط في النسختين (أ) و(ب) وساقط من (ج) و(د) قوله: "ذكر في حرف الباء الموحدة من حروف المعاني في المنار".

(2) ينظر: الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه: 3/ 287. وعلاء الدين البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: 2/ 251.

(3) "وجه ما ذكر أهل الأصول من" ساقط من (د).

(4) جاء في (د) "فعندي" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج) موافقة للسياق.

(5) جاء في (د) "مطلق الخبر ولو كاذبًا".

(6) ينظر: ص(17)، الحاشي رقم (1).

(7) جاء في (د) "تقتضي".

(8) ينظر تفاصيل ذلك في الحاشية رقم(4) من هذا البحث.

(9) جاء في حاشية المخطوط في النسختين (أ) و(ب) وساقط من (ج) و(د) قوله: "وإنما افترق فيه الحكم الشرعي فخالف المصدرُ الصريح المصدرَ المؤول ما ذكر في أيمان الهداية والتوضيح في حروف المعاني من أَنَّهُ لو حلف على غلامه أَنَّ لا يخرج إلا بإذنه لزم لكل خروجٍ إذن، ولو قال: إلا أن آذن، فأذن مرة واحدة فخرج، ثم خرج أخرى بغير إذنه لم يحنث.

(10) أشار المؤلف هنا إلى ما ذكر الرضي، في شرحه على الكافية؛ إذ يقول: "إِنَّ المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بِأَنْ وفعل منه، ويسمح، لو قلت: مررت فإذا له أن يصرخ صراخ الثكلى، بمعنى له صراخ، فَإِنَّهُ قطع بحصول الفعل. "الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية: 1/ 320.

ومنه يُعْلَمُ أَنَّ الصريح إذا اعتُبِرَ مُؤَوَّلًا، جاز أن يفيد ما يفيده الْمُؤَوَّل، ومنه يظهر الوجه في قول الإمام البيضاوي[1]: في قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [الأنبياء: 73]، وأصله أن تفعل الخيرات؛ حيث اعتبره مُؤَوَّلًا بأنْ والفعل، فيكون تعلق أوحينا في الحقيقة بما في ضمنه من الفعل؛ إذ هو الدال على الحدوث المطلوب من الإيحاء، سواءً كان بمعنى الإيهام[2] أم لا، للقطع بِأَنَّهُ ليس المراد مجرد إسماع الموحى إليه لفظ المصدر، ولا إحضار معناه[3] في ذهنه، ونقش صورته فيه.

الفرق الرابع

الرابع–ما أشار إليه العلامة الكرماني[4] في باب أداء الخمس من الإيمان من شرح البخاري[5] وهو إشعار الْمُؤَوَّل بمعنى التجدد الذي في الفعل، وهذا يصلح[6] للفرق بين معنى الفروع المذكورة آنفًا[7].

الفرق الخامس

الخامس–ما ذُكِرَ في العباب من شرح اللباب[8] عند البحث عن لام الجحود، وتبعه المحقق الشريف في حاشية شرح الرضي[9] من صحة حمل الْمُؤَوَّل على الجر[10] دون الصريح.

الفرق السادس

السادس–جواز وقوعه مفسرًا لضمير الشأن بخلاف الصريح، كما ذهب إليه ابن

---

(1) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 4/ 56.

(2) جاء في (د) "الإلهام" والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج) موافقًا للسياق.

(3) جاء في (د) "مسماه" والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج) موافقًا للسياق.

(4) هو: شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني ثم البغدادي، الإمام العلامة، المفسر المحدث الفقيه، له عدة مصنفات، منها: شرح المواقف، وشرح مختصر ابن الحاجب، وحاشية على تفسير البيضاوي إلى سورة يوسف، وغيرها، (ت: 786هـ). ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 1/ 189، الأدنه وي، طبقات المفسرين، ص: 298. والكرماني: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: 1/ 209.

(5) الحديث وارد في صحيح البخاري في (باب أداء الخمس من الإيمان) رقم (53)، البخاري: صحيح البخاري: 1/ 20.

(6) جاء في (د) "يصلح مبني للفرق".

(7) "آنفًا" ساقطة من (د).

(8) النيسابوري، العباب شرح لباب الإعراب، ص: 226.

(9) ينظر: الاستراباذي، شرح الشافية في النحو، وبهامشه حاشية للسيد شريف الجرجاني: 2/ 250–253.

(10) جاء في (د) "على الجنة" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ، ب، ج) موافقًا للسياق.

مالك[1][2] فيما علق على البخاري في حديث القبرين[3] من كتاب الطهارة من كون الضمير في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم[4]: "لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَيْبَسَا[5]" ضمير شأن مُفَسَّرًا بأنْ وصلتها معلِّلًا[6] بِأَنَّهَا في حكم جملة لاشتمالها على مسند ومسند إليه.

الفرق السابع

السابع–الإغناء عن الخبر إذا وقع مبتدأ بعد كلمة لو[7] في مثل: [قوله تعالى][8] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: 102]، مما وقعت فيه أنَّ المشددة المفتوحة ومعمولاها بعد كلمة «لَو»، فقد ذهب سيبويه[9] إلى أَنَّهَا مبتدأ ولا يحتاج إلى الخبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، كذا في حرف «لَو» من المغني[10] بخلاف الصريح.

الفرق الثامن

الثامن–أَنَّهُ يسد مسد المفعولين في باب ظَنَنْتُ، بخلاف الصريح[11].

الفرق التاسع

التاسع–أَنَّ ما كان منه مُنْسَبِكًا مِنْ «أَنْ» المصدرية والفعل[12] لا يقع بعد فعل اليقين، بخلاف الصريح فَإِنَّهُ يقع بعد كل فعلٍ.[13]

---

(1) هو: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين، الشافعي النحوي، أحد الأئمة في علوم العربية، سمع من مكرم وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم، له عدة مؤلفات، منها: الألفية في النحو، وتسهيل الفوائد، وغيرهما، (ت: 672هـ). ينظر: السيوطي، بغية الوعاة:1/ 130، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى: 8/ 67.

(2) أشار المؤلف هنا إلى ما ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح، ينظر: ابن مالك، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: 207.

(3) الحديث ورد في صحيح البخاري في باب (بَابٌ مِنَ الكَبَائِرِ أَنْ لاَ يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ) برقم (216) ينظر: البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر: 1/ 53.

(4) جاء في (د) "صلى الله عليه وسلم".

(5) جاء في (د) "ييبسا".

(6) ورد في النسخة (ب) معتلًا.

(7) وينظر التفاصيل في: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3/ 340.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ الأربع، والمقام يقتضي تقديره؛ موافقة للسياق.

(9) ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/ 121، 139–141.

(10) ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: 3/ 425–426.

(11) ينظر: الراجحي، التطبيق النحوي، ص: 196.

(12) جاء في حاشية المخطوط في النسختين (أ) و(ب) وساقط من (ج) و(د):
(كما في المغني وغيره في أَنَّ المفتوحة المخففة المصدرية).

(13) المبرد، المقتضب: 49/1.

الفرق العاشر

العاشر–أن الجار يحذف مع الْمُؤَوَّل باطِّراد[1]، بخلافه مع الصريح كما تقرر كل منهما في كتب النحو، وأُشِيرَ إِلَيهِ فِي الْبَحْرِ[2] أيضًا.

الفرق الحادي عشر

الحادي عشر–أَنَّ «أنْ» المصدرية والفعل تَسُدَّانِ[3] مَسَدَّ الخبرين بعد كلمة عسى[4] الناقصة، كما هو رأي ابن مالك[5] بخلاف الصريح.

الفرق الثاني عشر

الثاني عشر–أَنَّ المُؤَوَّلَ من "أنَّ" [المفتوحة][6] المشددة يقع[7] جواب القسم عند المبرد[8][9] والكوفيين[10]، قال الرضي[11] [بعد نقله]:[12] وفيه بُعْدٌ، ولا يقع المفرد الصريح جواب القسم.[13]

الفرق الثالث عشر

الثالث عشر– أَنَّ المُؤَوَّلَ لا ينوب عن ظرف الزمان بخلاف الصريح، تقول: جئتك صلاة العصر

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 151.

(2) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه: 3/ 172.

(3) جاء في (د) "يسدان".

(4) ابن شاهنشاه، الكناش في فني النحو والصرف: 2/ 45.

(5) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 1/ 394.

(6) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من (أ) و(ب) و(ج) وأثبتناه من (د) موافقة للمعنى.

(7) جاء في (د) "تقع" والصواب ما أثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للسياق.

(8) هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المعروف بالمبرد، أحد أئمة أهل النحو والأدب، أخذ عن المازني والسجستاني، وغيرهما، وأخذ عنه: نفطويه، والزجاج، وغيرهما، من كتبه: الكامل في الأدب، والاشتقاق، وغيرهما، (ت: 286هـ). ينظر: الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: 6/ 2684، والفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص: 286.

(9) المبرد، الكامل في اللغة والأدب: 1/ 102.

(10) ينظر: الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 4/ 342.

(11) الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 4/ 342.

(12) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من (أ) و(ب) و(ج) وأثبتناه من (د) موافقة للمعنى.

(13) ينظر: الاستراباذي، شرح الشافية في النحو، وبهامشه حاشية للسيد شريف الجرجاني: 2/ 349.

[ولا يجوز جئتك أن يصلى[1] العصر]،[2] خلافًا لابن جني[3][4] والزمخشري[5][6]، كما في القاعدة الأولى من الباب الثامن من المغني[7].

الفرق الرابع عشر

الرابع عشر- جواز إضافة «حَيْثُ» إليه دون الصريح عند من[8] يمنع إضافتها إلى المفرد؛ وَلِذَا جَوَّزَ فَتْحَ «أَنَّ» بَعْدَهَا[9].

الفرق الخامس عشر

الخامس عشر- [ظ/2] أَنَّ «حَتَّى» التي بمعنى كي، إنما تجر المصدر المؤول به الفعل المنتصب بعدها بأنْ مضمرة[10] ، نحو: أسلمتُ حَتَّى[11] أدخل الجنة، ولا تقول حَتَّى دخول الجنة، ذكره الرضي[12] في حروف الجر[13].

---

[1] جاء في (د) "تصلى".

[2] ما بين المعقوفتين ساقط من النسخة (ب) ومثبتٌ في (أ) و(ج) و(د).

[3] هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، لزم أَبَا علي الفارسي حتى صار من أحذق أهل الأدب والنحو والتصريف، وإليه انتهت الرئاسة في الأدب، من مؤلفاته: المحتسب في شواذ القراءات، والكافي في شرح القوافي، والخصائص وغيرها، (ت: 392هـ). يُنظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 244، والحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: 4/ 1585.

[4] ابن جني، الخصائص: 2/ 512-513. وينظر: ابن جني، شرح اللّمع في النحو: 136-138، 172-176.

[5] هو: أبو القاسم، محمود بن عمر الخوارزمي، جار الله الزمخشري، المعتزلي، من أئمة أهل العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، من أشهر مؤلفاته: الكشاف، في التفسير، ومقدمة الأدب، في اللغة، وأساس البلاغة، وغيرهما، (ت: 538هـ). ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص: 41، والداوودي، طبقات المفسرين: 2/ 314.

[6] ينظر: الزمخشري، الكشاف: 2/ 373.

[7] ابن هشام: مغني اللبيب: 6/ 627.

[8] ابن الوراق، العلل في النحو، ص: 285.

[9] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 321/1. والنجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 302/1.

[10] جاء في (د) "المضمرة" بأل التعريف، وبدونها في (أ) و(ب) و(ج).

[11] جاء في (أ) و(ب) و(ج) "كي أَدْخُلَ الجَنَّةَ" والصواب ما أثبتناه من(د) موافقة للسياق.

[12] جاء في (د) "كما ذكر نجم الأئمة الرضي".

[13] الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 4/ 273.

الفرق السادس عشر

السادس عشر-[1] أنَّ المصدر الصريح مما جوَّزَ الرضي تقديم معموله الظرف عليه،[2] بخلاف الْمُؤَوَّل؛[3] حيث اتفقوا[4] على امتناع التقديم فيه من تعليل الرضي، وصرح به بعض أرباب حواشي شرح المفتاح،[5] وبما علمت من الفرق بين الصريح والْمُؤَوَّل، وَأَنَّهُ لا يلزم من عدم استقامة الصريح بدون تأويل عدم استقامة الْمُؤَوَّل بدونه، أمكنك أن تخرِّجَ عليه، مثل قولهم: "أكثر من أن يحصى"، ولا[6] يحتاج إلى شيء من التوجيهات التي تعسفها القوم[7]، ومنهم صاحب المغني[8] في الجهة الثالثة من الباب الخامس مع قوله في الباب الثامن: "أَنه لَيْسَ بِلَازِم[9] أَنْ يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ"،[10] وَمَثَّلَ بالمصدر الصريح وأن والفعل[11].

وقد يُدفع بِأَنَّ المراد بالحكم الذي لا يلزم إعطاؤه الحكم اللفظي، كحذف الجار والسد مسد جزأي الإسناد ونحو ذلك، وأما استقامة المعنى فلا بد منها، وفي مثل [قولهم][12]: "أكثر من أن يحصى" لا يكفي في استقامة المعنى ملاحظة ما في التركيب من الفعل؛ لأنَّ المفضل عليه لا يكون إلا اسمًا بخلاف ما اشتق[13] من التراكيب فليتأمل[14].

---

[1] جاء في (د) "وقد يزاد سادس عشر وهو أَنَّ المصدر الصريح جوَّزَ الرضي تقديم معموله الظرف معللًا بِأَنَّهُ ليس كل مؤول بشيءٍ حكمه حكم ما أول به، انتهى، وذكر الحصاري في أول الفن الأول أَنَّ امتناع التقديم في المؤول بالاتفاق، وبما علمت".

[2] جاء في (د) "تقع" وساقط من (أ) و(ب) و(ج).

[3] الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 3/ 406.

[4] ينظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي: 109/1. وينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 451/1.

[5] ابن عربشاه، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: 1/ 149.

[6] جاء في (د) "فلا".

[7] يقصد بالقوم العلماء الذي قالوا بعدم جواز تقديم معمول المصدر عليه، المشار إليها في الحاشية رقم (86).

[8] جاء في (د) "صاحب مغني اللبيب".

[9] جاء في (د) "ليس لازم".

[10] ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب: 2/ 679.

[11] جاء في حاشية المخطوط في النسختين (أ) و(ب) وساقط من (ج) و(د): (أمر بالتأمل يجوز أن يقال: إنَّ أمثال هذا التركيب يفهم منه المعنى المراد بلا توقف على ملاحظة تقدير أو تأويل، وعلى فهم المراد المدار، فلا حاجة إلى التكلف).

[12] ما بين المعقوفتين ساقط من النسخ (أ) و(ب) و(ج) وأثبتناه من (د)؛ لِأَنَّ المقام يقتضيه.

[13] جاء في (د) "ما سبق من التراكيب" والصواب ما أثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للسياق.

[14] قوله "فليتأمل" ساقط من (د).

الفرق السابع عشر

وبقي ستة فروق ذكرها الزركشي:[1]

أَحَدُهَا–اخْتِصَاصُ "أَنْ" وَالْفِعْلِ بِمَعْنَى الْحَدثِ دُونَ احْتِمَالِ مَعْنًى زَائِدٍ عَلَيْهِ، فَإِنَّ قَوْلَك: كَرِهْتُ قِيَامَك، قَدْ يَكُونُ لِصِفَةٍ فِي ذَلِكَ الْقِيَامِ، وَقَوْلُكَ: كَرِهْتُ أَنْ قُمْتَ يَقْتَضِي أَنَّكَ كَرِهْتَ نَفْسَ الْقِيَامِ.

الفرق الثامن عشر

الثَّانِي– "امْتِنَاعُ الْإِخْبَارِ عَنْ "أَنْ" وَالْفِعْلِ نَحْوِ قَوْلِك: أَنْ قُمْتَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ قَعَدْتَ، بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ، قَالَهُ السُّهَيْلِيُّ[2]".[3]

الفرق التاسع عشر

الثَّالِثُ– أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِه[4] بِخِلَافِ الصَّرِيحِ، تَقُولُ: ضَرَبْت ضَرْبًا، وَلَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ أَنْ ضَرَبْتُ.

الفرق العشرون

الرَّابِعُ– أَنَّ الصَّرِيحَ قَدْ يَقَعُ حَالًا بِخِلَافِ الْمُؤَوَّلِ[5].[6]

---

(1) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه: 2/ 23.

(2) هو: عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن أَحْمد بن أصبغ بن حُبَيْش ابْن سعدون بن رضوَان بن فتوح الإِمَام أَبُو زيد وَأَبُو الْقَاسِم السُّهيْلي الْخَثْعَمِي الأندلسي المالقي (سهيل قرية من قرى مالقة)، ولد سنة 508هـ، له من الكتب: الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين، والروض الأنف في شرح غريب السير، ونتائج الفكر في النحو، قَالَ ابْن الزبير: كَانَ عَالما بِالْعَرَبِيَّةِ واللغة والقراءات، بارعا فِي ذَلِك، جَامعًا بَين الرِّوَايَة والدراية، نحويًّا مُتَقَدمًا، أديبًا، عَالمًا بالتفسير وصناعة الحَدِيث (ت: 581هـ) بمراكش،. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 2/ 81.

(3) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص: 99.

(4) جاء في (د) "لا يؤكد بِأَنْ والفعل، بخلاف المصدر".

(5) ينظر: الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1/ 525، 2/ 243.

(6) جاء في حاشية المخطوط في النسختين (أ) و(ب) وساقط من (ج) و(د):

(قوله: بخلاف المؤول فَإِنَّهُ لا يقع حالا عند سيبويه، ووافقه الرضي في بحث أَنَّ المشدد من الحروف، وأبو حيان، وفي الهمع أَنَّهُ أجازه ابن جني، وفي بحث الاستثناء في شرح الخلاصة للأشموني ما يفيد جوازه عند السيرافي، وذهب إليه الزمخشري في مواضع من الكشاف، منها قوله تعالى: ﴿وما كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾، ومنها قوله سبحانه في سورة النساء: ﴿إلا أن يصّدّقوا﴾). ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/ 582. والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 2/ 242–243.

الفرق الحادي والعشرون

الْخَامِسُ– أَنَّ الصريح يُضَافُ إِلَيْهِ كـ: جِئْتُ[1] مَخَافَةَ ضَرْبِك، وَلَا يُضَافُ[2] إِلَى "أَنْ" وَالْفِعْلِ، فَلَا يُقَالُ:[3] مَخَافَةَ أَنْ تَضْرِبَ، وَمَا سُمِعَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ[4] عَلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ تَخْفِيفًا[5]، وَالْمَصْدَرُ مَنْصُوبٌ،[6] قَالَهُ ابْنُ طَاهِرٍ.[7] وَزَيَّفَهُ الصَّفَّارُ،[8] بِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي كَلَامِهِمْ حَذْفُ التَّنْوِينِ تَخْفِيفًا[9]، وَ[10] إِنَّمَا حُذِفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.[11]

---

(1) جاء في (د) "فيقال: جِئتُ".

(2) جاء في حاشية المخطوط في النسختين (أ) و(ب) و(د) وساقط من (ج):
(قوله: قوله ولا يضاف إلى أن والفعل الذي ذكره أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿إلا أنْ يصّدّقوا﴾ أَنَّ النحويين نصوا على منع قيام أن وما بعدها مقام الظرف، وخصوه بما المصدرية، وكذا المذكور في المعنى أنْ وأنّ وصلتهما لا ينوبان عن ظرف الزمان). ينظر: الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 3/ 336.

(3) جاء في (د) "ولا تقولُ".

(4) جاء في (د) "فهو".

(5) جاء في (د) "تحقيقًا" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للسياق.

(6) الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2/ 124. والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 217.

(7) هو: أبو مُحَمَّد بن أَحْمد بن طَاهِر الْأَنْصَارِيّ الإشبيلي أَبُو بكر الْمَعْرُوف بالخدب (الخدب: الرجل الطَّوِيل، بِكَسْر الْخَاء الْمُعْجَمَة وَفتح الدَّال الْمُهْمَلَة وَتَشْدِيد الْمُوَحدَة) هو لغويٌّ ونحويٌّ أندلسي من الإشبيلي، يعدُّه المؤرِّخون من رجال المدرسة النحوية في الأندلس، وَله على الكتاب طرر مدّونة مَشْهُورَة، اعتمدها تِلْمِيذه ابْن خروف فِي شَرحه، وَله تَعْلِيق على الْإِيضَاح، وَغير ذَلِك. وَكَانَ يرحل إِلَيْهِ فِي الْعَرَبِيَّة، مَوْصُوفا فِيهَا بالحذق والنبل، وَكَانَ من حذاق النَّحْوِيين، وأئمة الْمُتَأَخِّرين، (ت: 580هـ)، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 2/ 81. والمراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: 3/ 548.

(8) هو: قَاسم بن عَليّ بن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان الْأَنْصَارِيّ البطليوسي الشهير بالصفار، الأخبار عنه قليلة، وما جاء في كتب التراجم أنه شرح كتاب سِيبَوَيْهِ شرحا حسنا يُقَال: إِنَّه أحسن شروحه وَيرد فِيهِ كثيرا على الشلوبين، ولم يرد تاريخ واضح عن وفاته، وما ورد يشير إلى أنه (ت: بعد 630هـ)، ينظر: الفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص: 173–174. والسيوطي، بغية والوعاة: 2/ 256.

(9) جاء في (د) "تحقيقًا" وهو تحريف والصواب ما أثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للسياق.

(10) "الواو" ساقط من (د)، وأثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للمعنى.

(11) وفي هذا إشارة إلى كتاب سيبويه، بقوله: " لم يَحذف التنوينَ استخفافاً ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنينِ"، ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 166–170.

الفرق الثاني والعشرون:

[السادس-][1] وَكَلَامُ الْفُقَهَاءِ[2] فِي أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ مَلَكَ أَنْ يَنْتَفِعَ[3] حَتَّى لَا يُعِيرَ، وَالْمُسْتَأْجِرُ مَالِكُ الْمَنْفَعَةِ[4] حَتَّى إنَّهُ يُؤَجِّرُ، يَقْتَضِي فَرْقًا آخَرَ انتهى كلام البحر[5] ملخصًا.

وَبِهِ تبلغ[6] الوجوه اثنين[7] وعشرين،[8] وَإِنَّمَا أوردنا هذه الستة ناقلين كلامه مطويًّا على غَرِّهِ[9] لفرط حلله وظهور أمره.

ثم أقول الظاهر أَنَّ الفرق الذي تقتضيه عبارة الفقهاء المذكورة هو الفرق الثالث الذي تم نقله[10] عن نجم الأئمة[11]؛ لِأَنَّ معنى "يملك أن ينتفع"، أَنَّهُ يصح منه الانتفاع ويتأتى، ويمكنه ذلك؛ لأَنَّهُ أُبِيحَ له، لا أَنَّهُ واجبٌ له، وكائنٌ في مُلكِهِ، وأصلُ المعنى، أَنَّهُ يملكُ حالَةً يمكنُهُ فيها الانتفاع، بخلاف تَمَلُّكِ المَنْفَعَةِ، فَإِنَّ معناهُ أَنَّهُ يَمْلِكُ نفس[12] المَنْفَعَةِ،[13] بإقامَةِ العينِ المُؤَجَّرَةِ مَقَامَهَا على ما تقرَّرَ في الفقه[14]، والتحقيق أن يقال: إِنَّهُ[15] ليس مبنيًّا على الفرق بين الصريح والمؤول؛ بل على الفرق بين

---

[1] وهذا هو الفرق السادس الذي أشار إليه المؤلف في ذكره ستة وجوه ذكرها الزركشي وعد خمسة منها، وجاء بهذا في سياق الكلام وأشار إليه في نهاية الكلام بقوله: "يَقْتَضِي فَرْقًا آخَرَ" يقصد بهذا الفرق الآخر الإباحة، وهو الفرق الثالث الذي نقله عن نجم الأئمة الرضي، وقد وضحه في الفقرة التالية لهذا الكلام.

[2] أشار المؤلف هنا إلى ما ورد عند الفقهاء في قضية الحنث باليمين؛ حيث ذهب الزركشي إلى أنهم إنما استعمل (أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ مَلَكَ أَنْ يَنْتَفِعَ حَتَّى لَا يُعِير) بأن والفعل، واستعمل (وَالْمُسْتَأْجِرُ مَالِكُ الْمَنْفَعَةِ حَتَّى إنَّهُ يُؤَجِّرُ) بالمصدر (المنفعة) إلا لوجود فرقٍ بينهما وهذا يحتاج إلى شرح كونه لم يبن عن هذا الفرق وإنما أكتفى بالإشارة إليه بقوله: (يقتضي فرقًا آخر). ينظر: الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: 10/ 62.

[3] جاء في (د) "ينفع" والصواب ما أثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للسياق.

[4] جاء في (د) "للمنفعة".

[5] الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه: 2/ 23.

[6] جاء في (د) "يبلغ" والصواب ما أثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للسياق.

[7] جاء في (د) "إحدا" والصواب ما أثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للسياق.

[8] يقصد الوجوه الستة عشر المذكورة بالإضافة إلى الستة الوجوه التي نقلها عن الزركشي.

[9] الْغَرُّ، وَهُوَ الْكَسْرُ فِي الثَّوْبِ. يُقَالُ: اطْوِ الثَّوْبَ عَلَى غَرِّهِ، أَيْ كَسْرِهِ وَمِثَالِهِ الْأَوَّلِ. وَالْغُرَّةُ: سُنَّةُ الْإِنْسَانِ، وَهِيَ وَجْهُهُ، الرازي، معجم مقاييس اللغة: 4: 380.

[10] جاء في (د) "مَرَّ بيانه" والصواب ما أثبتناه من (أ) و(ب) و(ج) موافقة للسياق.

[11] أشار المؤلف هنا إلى الفرق الثالث الذي نقله عن الإمام الرضي، من أَنَّ المصدر المؤول يقتضي الإباحة وليس الوجوب.

[12] جاء في (د) "عين".

[13] جاء في (د) "وتجبُ لهُ، فله أَنَّ يملكها" مكان" بإقامَةِ العينِ المُؤَجَّرَةِ مَقَامَهَا على ما تقرَّرَ في الفقه".

[14] ينظر الحاشية (115) من هذا البحث.

[15] جاء في (د) "والتحقيق أَنَّ ما ذكره الفقهاء ليس".

الانتفاع والمنفعة، فَإِنَّ الأول مصدر دون الثاني؛ إذ الظاهر أَنَّهُ الحاصل بالمصدر، وهو الذي جُعِلَتْ الأجرَةُ في مقابَلَتِهِ،[1] فإنْ قيلَ: ما حكمُ التجَوُّزِ بالمصدر المؤول[2]، هل هو تبعيٌّ؛ نظرًا إلى وجود الفعل لفظًا، أو أصليٌّ؛ نظرًا إلى كونه مؤولًا بالمصدر؟

قلت:[3] إنْ اعْتُبِرَ اللفظ واشتماله على النسبة كان[4] تبعيًّا، وإنْ لُوحِظَ المعنى الذي صار إليه بعد دخول السابكِ كان أصليًّا[5]، والأول أظهر؛ لِأَنَّ[6] ملاحظة أجزاء المركب سابقة على ملاحظة المجموع، والمعنى المصدري إنَّمَا يحصل من المجموع، والله تعالى أعلم.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلاته وسلامه على خير خلقه محمد وآله وصحبه.[7]

الخاتمة

من خلال الدراسة والتحقيق لهذه الرسالة اللغوية المهمة، توصل الباحثان إلى عدد من النتائج والتوصيات الآتية:

أولًا-النتائج:

1-تبين أَنَّ المؤلف سري الدين بن الصائغ كان ضليعًا بعلوم العربية وفنونها المختلفة، وقضايا اللغة من خلال وقوفه على تلك الفروق الدقيقة بين صيغتي المصدر (الصريح والمنسبك) في كتب اللغة وأصول الفقه.

2-أن لكل صورة من صورتي المصدر (الصريح والمنسبك) سياقها الخاص واستعمالًا لغويًّا مغايرًا للآخر.

3-ثبت من خلال الفروق الدلالية التي ذكرها المؤلف دفع التوهم الحاصل عند البعض في اتحاد المصدرين (الصريح والمنسبك) في الاستعمال والحكم.

4-ظهرت الوظيفة الدلالية المختلفة لصيغتي المصدر، وما ترتب عليها من أثر في توجيه النصوص، واستنباط الأحكام الفقهية.

---

(1) "وهو الذي جُعِلَتْ الأجرَةُ في مقابَلَتِهِ" ساقط من (د).

(2) جاء في (د) "التجوُّز في المصدر المؤول **[سواءٌ كان بطريقة الاستعارة أو المجاز المرسل]**، هل تبعيٌ نظرًا..." بزيادة ما بين المعقوفتين.

(3) جاء في (د) "قلت: لم أرَ من حام حول بيانه فيحتمل..." وسقط من باقي النسخ.

(4) جاء في (د) "فيكون".

(5) جاء في (د) "إنْ اعْتُبِرَ اللفظ واشتماله على النسبة فيكون تبعِيًّا، وإن يلاحظ المعنى وما صار إليه بعد دخول السابك فيكون أصليًّا".

(6) جاء في (أ)، و(ب) و(ج) "فَإِنَّ" وأثبتنا "لِأَنَّ" من (د) موافقة للسياق.

(7) سقط هذا الدعاء الختامي من (د) مع وجوده في باقي النسخ، ولعله سقط على الناسخ لهذه النسخة.

5-تبين من خلال هذه الفروق خصوصية اللغة العربية وما تتميز به من دقة في الاستعمال، وكفاءة في الأداء اللغوي.

التوصيات:

من خلال الدراسة والتحقيق والنتائج التي تَمَّ التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:

1-استكمال تحقيق رسائل سري الدين بن الصائغ اللغوية لما لها من مكانة علمية مهمة.

2- شرح رسائل سري الدين التي تعالج قضايا لغوية لما فيها من فوائد علمية، ومنها هذه الرسالة.

3-يحث الباحثان الدارسين والباحثين بالالتفات إلى مخطوطات التراث اللغوي تحقيقًا ودراسة لما فيها من الفوائد التي ستثري المكتبة اللغوية العربية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن (ت:381هـ) العلل في النحو، تحقيق/ مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1426هـ.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392 هـ):
   - الخصائص، تحقيق/ الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، القاهرة–مصر، ط3، 1429هـ.
   - شرح اللّمع في النحو، تحقيق/ الدكتور محمّد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلميّة، ط1، 1428هـ.
3. ابن شاهنشاه، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر، صاحب حماة (ت: 732هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق/ الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، (د.ط)، 2000م.
4. ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: 943هـ)، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).
5. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ–1980م.
6. ابن فرقد الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن (ت: 189 هـ)، الأَصْلُ، تحقيق وَدِرَاسَة/ الدكتور محمَّد بوينوكالن، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1، 1433هـ–2012م.
7. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد (ت: 751هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق/ هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد الج، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1416 – 1996.
8. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت: 672هـ):
   - شرح تسهيل الفوائد، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ–1990م.
   - شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق/ طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ–1993م.
9. ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت: بعد 1138 هـ)، في الحاشية منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط2، (د.ت).
10. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ):
   - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت).
   - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح/ الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 1421هـ.
11. الإدريسي، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت: 1382هـ)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ط2، 1982م.

12. الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، تحقيق/ سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعدية، ط1، 1997م.
13. الاستراباذي، الرضي محمد بن الحسن نجم الملة والدين (ت:688هـ):
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، 1395هـ-1975م.
- شرح الشافية في النحو، وبهامشه حاشية للسيد الشريف الجرجاني، منشورات المكتبة المرتشية لإحياء الآثار الجعفرية، انتشارات مرتضوي، طهران-إيران، 1989م.

14. الأُشْمُوني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الشافعي (ت: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
15. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (ت: 577هـ): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ط3، 1405هـ-1985م.
16. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
17. الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (ت: 1399هـ):
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إستانبول، 1951م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان.

18. باعلوي، محمد بن أبي بكر أحمد الشلي، عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، تحقيق/ إبراهيم أحمد المقحفي، مكتبة تريم، صنعاء، ط1، 1424هـ-2003م.
19. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: 142هـ): الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.
20. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت: 685هـ): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
21. التفتازاني، سعد الدين، حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشاف للزمخشري، تحقيق/ عبد الفتاح عيسى البربري، رسالة دكتوراه بإشراف كامل إمام الخولي، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 19398هـ-1978م.
22. الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن المؤرخ (ت: 1237هـ)، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت-لبنان، (د.ط)، (د.ت).
23. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1407هـ-1987م.
24. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت: 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى -بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، (د.ط)، 1941م.

25. الحسني، أبو بكر بن هداية الله (ت:1014 هـ)، طبقات الشافعية للحسيني، تحقيق/ عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1402هـ-1982م.
26. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ -1993م.
27. الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: 1069هـ)، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
28. الداوودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، المالكي (ت: 945هـ)، طبقات المفسرين للداوودي، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
29. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت: 1230هـ)، حاشية الدسوقي، تحقيق/ الدكتور عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصريّة، ط1، 1428هـ.
30. الراجحي، عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، ط1، 1420هـ 1999م.
31. الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت: 395هـ) معجم مقاييس اللغة، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ-1979م.
32. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق/ د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، 1421هـ-2000م.
33. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت: 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
34. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، (ت: 538 هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
35. الساعاتي، إلياس بن أحمد حسين -الشهير- بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري، تقديم/ فَضيلة المقرئ الشيخ محمَّد تميم الزّعبي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ- 2000م.
36. السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت: 756هـ)، فتاوى السبكي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، (د.ط)، (د.ت).
37. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق/ الدكتور محمود محمد الطناحي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
38. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت: 483 هـ)، المبسوط، دراسة وتحقيق/ خليل محيي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ 2000م.
39. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت:581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق/ عادل حمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1412هـ-1992م.

40. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت: 180هـ): الكتاب، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
41. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2008م.
42. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، (د.ط)، (د.ت).
43. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد، آداب البحث والمناظرة، تحقيق/ سعود بن عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد- مجمع الفقه الإسلامي، جدة، 1426هـ- 2005م.
44. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت: 1250هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
45. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت: 1206هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ-1997م.
46. الصفار، شرح كتاب سيبويه للصفار، تحقيق/ خالد بن محمد بن دخيل المطرفي، رسالة ماجستير، كلية اللغة جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 1433هـ.
47. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق/ محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد/ الهند، ط2، 1392هـ/ 1972م.
48. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ-1995م.
49. علاء الدين البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، (ت: 730هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تح/ عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ -1997م.
50. الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: 817 هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1407هـ.
51. قاضيخان، فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي الفرغاني الحنفي (ت: 592هـ)، فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، اعتنى بها/ سالم مصفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2009م.
52. قره بلوط، علي الرضا أحمد طوران، معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، دار العقبة، قيصري- تركيا، (د.ط)، (د.ت).
53. كحالة، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي بيروت، (د.ط)، (د.ت).
54. الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي (ت: 786هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1401هـ-1981م.
55. المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: 285هـ).
- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م.
- المقتضب، تحقيق/ محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت-لبنان(د.ط)، (د.ت)

56. المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد (ت: 1111هـ)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت–لبنان، (د.ط)، (د.ت).
57. المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد (ت: 1111هـ)، نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، تحقيق/ عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيس البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1389هـ–1969م.
58. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت: 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ–1992م.
59. المراكشي: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي (ت: 703هـ)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق/ الدكتور إحسان عباس، ود. محمد بن شريفة، والدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م.
60. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي (ت: 845هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1418هـ.
61. المكانسي، أبو العبّاس أحمد بن محمّد الشّهير بابن القاضي (960 –1025هـ) ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال في أسماء الرّجال»، تحقيق/ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث (القاهرة) –المكتبة العتيقة (تونس)، ط1، 1391هـ–1971م.
62. النجار، محمد عبد العزيز: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1422هـ–2001م.
63. نوهيض، عادل، معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط3، 1409هـ–1988م.
64. النيسابوري، عبد الله بن محمد بن أحمد(ت:776هـ) العباب شرح لباب الإعراب، دراسة وتحقيق مخطوط (من المنصوبات إلى آخر الكتاب) محمد نصير الدين، قسم اللغة العربية، جامعة بشاور–باكستان، 1421هـ–2000م.
65. الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، روجعت وصححت/ على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، (د.ط)، 1357هـ–1983م.

Journal of AL-Jazeera University

Scientific-Refereed-Periodical

January 2022- Issue (9) - year(5)

ISSN
2663-3094

Republic of Yemen - Ibb - Mothalath Al-Moasalat

www.aljazeeraibb.edu.ye +967 779404030- 04/413766